S/2024/780

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 October 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بمناسبة الذكرى السنوية السابعة والسبعين لغزو أفراد القوات الهندية جامو وكشمير، أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إليكم من محمد إسحاق دار، نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها، لممارسة المسؤوليات المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين واتخاذ التدابير من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ أمد بعيد بشأن نزاع جامو وكشمير (انظر المرفق).

ويرجى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، في إطار البند المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير **أكرم**

041124 011124 24-19800 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها

1 - في الذكرى السنوية لمضي سبعة وسبعين عاماً على إنزال أفراد القوات الهندية في جامو وكشمير، أكتب إليكم هذه الرسالة لأوجه انتباهكم إلى واحد من أقدم النزاعات الدولية التي لم تُسوّ بعد.

2 - فما فتئ نزاع جامو وكشمير مدرجا ضمن جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام 1948. وتؤكد قرارات المجلس ذات الصلة حقَّ الشعب الكشميري في تقرير المصير. فهي تنص على أن "القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقاً لإرادة الشعب التي يُعبَّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة". ومما يؤسف له أن هذه القرارات لم تُنفَّذ حتى تاريخه.

3 - وعلى الرغم من الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها حكومة الهند لشعب جامو وكشمير ومجلس الأمن وباكستان بالتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها، تنكرت الهند شيئا فشيئا لهذه الالتزامات.

4 - وتحاول الهند بشتى الطرق ترسيخ احتلالها لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني منذ إنزال قواتها في سريناغار في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1947. بيد أن حملة مكثفة لتقويض وضع جامو وكشمير المعترف به دولياً باعتباره إقليما متنازعا عليه خاضعا للاحتلال الهندي غير القانوني ولإضعاف الشعب الكشميري تجري على قدم وساق منذ 5 آب/أغسطس 2019. وقد اتخذت السلطات الهندية عددا من الخطوات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي والمشهد السياسي للإقليم خلال السنوات الخمس الماضية.

5 - والإجراءات المتوالية التي اتخذتها الهند في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، والتي امتدت على مدى السنوات الـ 77 الماضية، تشكّل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وأحكام القانون الدولي، بما يشمل اتفاقية جنيف الرابعة.

6 - وفي الوقت الراهن، تقمع السلطات الهندية بلا هوادة المعارضة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني. ويظل الآلاف من النشطاء والمعارضين السياسيين قابعين في السجون، في ظل الإعلان عن حظر 14 حزباً سياسياً. وتواجه وسائل الإعلام المحلية قيودا في حين تُكمَّم أفواه المجتمع المدني. كما أن القوانين الصارمة، مثل قانون السلامة العامة وقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وقانون (منع) الأنشطة غير المشروعة، تتيح للقوات الهندية اعتقال أو قتل أي شخص وتدمير أي ممتلكات دون خشية من عقاب.

7 - وقد ظل الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري وراء القضبان على مدى السنوات العديدة الماضية. وتسعى السلطات الهندية إلى فرض عقوبة الإعدام على زعيم بارز، وهو ياسين مالك الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام 2022. ويتجاوز مجموع فترة احتجاز زعيم آخر ذائع الصيت، وهو مسرت عالم بهات، العشرين عاما. أما الزعيم الكشميري المسجون شبير أحمد شاه، فقد أمضى أكثر من نصف سنوات حياته الـ 71 في غياهب السجون.

8 - وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني موثقة توثيقاً جيداً من قِبل منظمات حقوق الإنسان والهيئات الدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أعرب عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضا عن قلقهم إزاء جوانب مختلفة من هذه الحالة المزرية.

9 - وأُجريت، في الآونة الأخيرة، انتخابات الجمعية التشريعية لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني. ومع ذلك، فإن أي عملية انتخابية، عملا بالدستور الهندي، لا يمكن أن تكون بديلاً لمنح الإقليم الحق في تقرير المصير.

10 - ويظل إحلال السلام في جنوب آسيا يشكّل أولوية بالنسبة لباكستان. وهي ترغب في إقامة علاقات سلمية مع كل جيرانها، بما يشمل الهند. ومع ذلك، فإن التوصل إلى تسوية سلمية لنزاع جامو وكشمير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن وتطلعات الشعب الكشميري، هو أمر ضروري لتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

11 - ويشهد التاريخ على أن احتلال الهند لأجزاء كبيرة من إقليم جامو وكشمير قد هدد السلام والاستقرار الإقليميين في عدد من المناسبات. ففي السنوات القليلة الماضية، تقدم قادة الهند بعدد من الادعاءات التي لا مسوغ لها فيما يتعلق بإقليمي آزاد جامو وكشمير وغيلغيت - بالتِستان. وازدادت وتيرة هذه الادعاءات بشكل كبير في الفترة المفضية إلى الانتخابات الوطنية الهندية وانتخابات الجمعية التشريعية لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، اللتين أجريتا خلال هذا العام. وفي حين تتصرف باكستان على نحو مسؤول وتلتزم بوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة، فإن التصريحات غير المسؤولة التي تصدر عن قادة الهند تظل تشكل عاملاً مزعزِعاً لاستقرار البيئة الاستراتيجية في جنوب آسيا. وفي ضوء هذه المعطيات، أود أن أكرر دعوةَ باكستان إلى تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

12 - وفي الوقت الراهن، يظل إقليم جامو وكشمير واحدا من أكثر مناطق العالم عسكرة. لذا، يجب على مجلس الأمن أن يمارس مسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين وأن يتخذ التدابير لتنفيذ قراراته بشأن نزاع جامو وكشمير. وينبغي للمجلس أن يقدم الدعم الكامل للأمين العام في توظيف مساعيه الحميدة للتشجيع على إيجاد حل عادل لنزاع جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن والميثاق. وينبغي للمجلس أيضا أن يحث الهند على القيام بما يلي:

(أ) إلغاء الإجراءات الانفرادية وغير القانونية التي اتخذتها في 5 آب/أغسطس 2019 وما تلاها من خطوات تهدف إلى تغيير البنية الديمغرافية والمشهد السياسي لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني؛

(ب) تحسين حالة حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني؛

(ج) الإفراج، فورا، عن السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين؛

(د) وقف تطبيق قوانين الطوارئ الصارمة مثل قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة وقانون (منع) الأنشطة غير المشروعة؛

(هـ) سحب الوجود العسكري الكثيف من المدن والبلدات والقرى الكشميرية؛

(و) تمكين مفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان ومنظمة التعاون الإســـلامي ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية من الوصول دون عوائق للتحقيق في الحالة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني وإعداد التقارير بشأنها؛

(ز) التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية بإجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة.

(توقيع) محمد إسحاق **دار**